عام «بريمر العراقي» في الميزان (2 من 2)

وصف مقتدى الصدر بالبلشفي الذي لا يؤمن إلا بالقوة.. والسيستاني كان يخشى التيار الصدري

الفئات الشيعية رفضت مساعي الاخضر الابراهيمي باعتباره قوميا عربيا سنيا.. وله صورة يدخن السيجار مع صدام!

د. عبد الحسين شعبان*

مقتدى الصدر

كان السيد مقتدى الصدر الشغل الشاغل لبريمر طيلة فترة حكمه، بل انه منذ اللحظات الاولى لوصوله الى العراق كان يفكر كيف يتعامل معه، وذلك لعدة اسباب: اولاً ـ لأن الاستراتيجية الامريكية كانت تريد ان تقول ان جميع الزعامات والقيادات الشيعية متعاونة مع الامريكان، وليس فيهم من هو ضد الاحتلال او يؤيد خروج القوات الامريكية من العراق او يدعم المقاومة. وثانياً لان وجود شخصية اعتراضية مثل السيد مقتدى يجعل بعض الزعامات الطائفية الشيعية مترددة في التعاون، خصوصاً وأن هناك منافسات ومزاودات تتم على الارض. وثالثاً ان ذلك يحرج السيستاني، الذي كانوا يعولون على رأيه باعتباره القول الفصل والحكم الاخير، فوجود ممانعة من جانب مقتدى لا توفر اجماعاً شيعياً او رأياً موحداً لجميع الكيانات المذهبية الشيعية ورابعا لان وجود مقتدى وأمثاله سيشجع زعامات شيعية على الممانعة والرفض وربما سيشجع على التعاون مع الزعامات الطائفية السنية ضد الاحتلال، لذلك كان بريمر حريصا على ابقاء مسافة متباعدة بين التكتلين، وفي الوقت نفسه حريصاً على مشاركة زعامات طائفية سنية في مجلس الحكم ممثلة بالحزب الاسلامي العراقي او غيره.

وبعد ان اتسعت مجموعة السيد مقتدى الصدر واخذ يرفع بعض الشعارات المناوئة للاحتلال، ويضغط على الشارع لتأييده، بدأ التفكير بالتخلص منه من جانب بريمر وأصبح الامر شغلاً شاغلاً وهماً يكاد يكون مستمراً.

يقول بريمر طلبت من الجعفري، الذي كان يستضيفه في بيته على الغداء، الاجتماع دقيقة على انفراد لاثارة مسألة حساسة، تركنا مساعد الجعفري، فاوضحت له بأن مقتدى الصدر نشر مؤخراً، هجوماً لاذعاً على العراقيين الذين يتعاونون مع الائتلاف، واورد قائمة تضم 124 اسما وصفهم بالخونة ذاكراً ان تصفية هؤلاء واجب وطني وديني (ص ـ 159) وكان الصدر قد شكل جيشاً اسماه «جيش المهدي» قبل اسابيع قليلة من تشكيل مجلس الحكم.

ابدى الجعفري حيرته حسب بريمر، الذي يقول بانه سلمه نسخة من الجريدة، وقد قتل واحد على الاقل ممن وردت اسماؤهم في اللائحة، ويقول بريمر ان الصدر مشتبه به بمقتل السيد عبد المجيد الخوئي (الذي يعطيه صفة آية الله العظمى ويبدو أن بريمر لا يميز بالدرجات العلمية فاذا اراد ان يمجد او يرتاح لرجل ديني شيعي اعطاه لقب آية الله العظمى، وان غضب منه حتى وان كان آية الله العظمى لكنه يحرمه من ذلك اللقب) ويعتبر بريمر ان مقتدى الصدر هو اسلامي بلشفي لا يؤمن الا بالقوة ولن يتوقف عن الحصول عليها (ص ـ 169).

وحاول بريمر دفع الامور باتجاه القاء القبض على السيد مقتدى الصدر بتهمة قتل السيد عبد المجيد الخوئي خصوصاً عندما ابلغ القاضي رائد الجوحي بأن لديه شاهدي عيان مستعدان للشهادة بأنهما سمعا الصدر وهو يصدر الامر بقتل الخوئي، لكن القاضي يريد فتح الجثة قبل قيام الشرطة العراقية بتنفيذ الاعتقال.

لكن مشكلة السيد مقتدى الصدر لم تنته وظلت تتفاقم ببطء احياناً، خصوصاً بعد اندلاع «اعمال شغب» في البصرة، ويذكر انه كان اكثر المجاميع تشدداً في مواجهة مقتدى الصدر وتطبيقه القانون، وكادت عملية الاعتقال تتم، ويقول انه رأى من الحكمة التحدث الى الجعفري رئيس مجلس الحكم آنذاك، الذي بدا على اطلاع واف بالقضية المرفوعة «وكان يحبذ العملية بشدة» قائلا «ان اعتقال مقتدى الصدر مسألة جوهرية للعدالة» واضاف «يجب ان لا يكون هناك أحد فوق القانون» في العراق الجديد (ص ـ 176).

وفي مرة اخرى يذكر العلاقة ما بين «الاخوة الاعداء» على حد تعبير كازنتازاكي اي بين المجموعات الشيعية، فاضافة الى ما ذكره الجعفري بخصوص انجاز العملية بشدة وتأمين العدالة، هناك لومٌ من ان القضية تفاقمت، في حين كان الامر يقتضي انهاءها وهو ما كان يريده السيد علي السيستاني كما يذكر بريمر. ويقول بريمر ان عادل عبد المهدي طلب مواصلة الضغط على مقتدى الصدر، وكان رأي السيستاني سلبياً بشأن اجراء مفاوضات مباشرة مع مقتدى، حين اجاب بشكل سريع وواضح «نحن لا نعرف سبب التفاوض مع مقتدى او فائدة ذلك» (ص ـ 445) ولعل هذا الرأي كان هو الغالب، حيث كانت القيادات المذهبية الشيعية تريد التخلص من مقتدى وان كان على طريقة «أكل الثوم بلسان الغير» اي ان يتم ذلك بواسطة قوات الاحتلال وليس بصدامات داخلية.

السيستاني

يقول السفير هيوم « اذا عنف السيستاني مقتدى بشدة، فسيفقد الوغد ماء وجهه». اذ ان السيستاني هو الزعيم الابرز للمرجعية في النجف والمسؤول الروحي عن الحوزة، ويلعب دوراً مماثلاً حسب بريمر للدور الذي يلعبه البابا لدى الكاثوليك، هو لا يدير الحركة اليومية للسياسة، لكنه يمارس نفوذه عبر المحادثات الخاصة مع الاتباع المخلصين والبيانات او الفتاوى العامة التي يصدرها بين الحين والآخر. (ص ـ 213).

وكان السيستاني قد عبر عبر قنوات خاصة عن أنه لن يجتمع مع أحد من الائتلاف (قوات الاحتلال). ويقول بريمر: لم اضغط من أجل عقد اجتماع شخصي معه، وكان هيوم الذي يفهم الاسلام والعالم العربي، قد حلل هذا الموقف بأن السيستاني لا يريد ان يشاهد علناً انه يتعاون مع القوات المحتلة، فثمة أطياف لسنة عشرين (المقصود ثورة العشرين وفتوى الامام الشيرازي بالجهاد ضد البريطانيين). اضافة الى ذلك وجود بعض المتهورين الذين يمكن ان يستغلوا علاقته بالقوات المحتلة، حسب ما يقول هيوم، من امثال مقتدى الصدر، ويضيف: لكن السيستاني سيعمل معنا، فنحن نتقاسم الاهداف نفسها.

كانت هذه الاحاديث بين بريمر وهيوم التي يدونها بريمر في كتابه في حين كانت هناك احاديث اعلامية وصحافية بخصوص الانقسام المفترض بين السيستاني والقوات المحتلة، في حين ينقل بريمر انه في ذلك الوقت كانت هناك اتصالات سرية بينه وبين السيستاني عبر الوسطاء (ص ـ 214) ولكي يدلل بريمر على رأيه يقول: في اوائل صيف 2003 أرسل السيستاني إلي برسالة يقول فيها انه لا يتخذ موقفه بسبب عدائه للائتلاف بل هو يتجنب الاتصال ليتيح فائدة اكبر لمساعينا المشتركة، وانه قد يفقد بعض مصداقيته اذا تعاون (معنا) علنا.

ولا ادري الان بعد ان يطلع القراء على ثلاث قنوات سرية بين السيستاني وبين بريمر ماذا سيقولون !!؟ ولماذا لم تكن هذه القنوات علنية ومباشرة او عبر ممثلين رسميين!!؟ ونتساءل هل كان بريمر أميناً وصادقاً أم انه ادعى الكثير وحاول تضخيم دوره ناسباً لنفسه بطولات وأمجادا ساعياً لإعلاء مكانته، سواء كان بسوء نية او بدونها، فإنه قلل من شأن الآخرين، مبدياً عدم جدارتهم واهليتهم من خلال استعدادهم للتعاطي معه ومع الاحتلال دون أي اعتبار مبدئي أو اخلاقي، إنْ كان ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة.

وتبقى تلك تساؤلات وافتراضات بحاجة الى تدقيق وتوثيق، وكان جديراً ببريمر وهو يدون شهادته أن ينشر بعض الرسائل المتبادلة والوثائق التي تحدث عنها وبعض محاضر الاجتماعات وبعض التقارير وغيرها، خصوصاً وأن إشاعات كثيرة قد لاكت سمعته بما فيه بعض تصريحات أعضاء مجلس الحكم الانتقالي (ولكن بعد مغادرته العراق) تتعلق بفشله السياسي وفظاظاته الشخصية والارتكابات التي تمت في عهده، مثلما حصل في الفلوجة والنجف ومدينة الصدر وفي سجن ابو غريب او غيرها، ناهيكم عن اتهامه بتبديد المال العام وانتشار الفساد والرشوة على نحو لم يسبق له مثيل، حيث قيل أنه بدد نحو 8 مليارات و800 مليون (ثمانية مليارات وثمانمئة مليون دولار امريكي) صُرف بعضها دون ايصالات وعلى عقود وهمية خلال فترة الـ13 شهراً التي حكم فيها العراق.

لكن تلك التساؤلات والافتراضات تصبح اتهامات وشكوكاً خطيرة ان لم تتم الاجابة عليها وإجلاء حقيقتها من جانب الشخصيات والجهات التي تناولها بريمر، لتحدث المسؤوليات ووضع الامور في نصابها احقاقاً للعدالة، وإلا فإن هذه « الشهادة» واليوميات او المذكرات ستؤخذ على محمل الجد كلاً او جزءاً وتصبح تاريخاً وحقيقة من حقائقه.

اما القنوات الثلاث لعلاقة السيستاني مع بريمر فهي : الاولى: عبر د. موفق الربيعي والثانية: عبر السيد حسين اسماعيل الصدر (الذي يعيش في الكاظمية) والثالثة: عبر السيد عماد ضياء (الخرسان) المسؤول في لجنة اعادة الاعمار الامريكي الجنسية وأحد المعتمدين للسياسة الامريكية في العراق، فهل ستؤثر هذه العلاقة وما ترشح عنها على اوساط المؤمنين من الشيعة تحديداً وهو الامر الذي تخوف منه السيستاني لانه يؤثر على الصدقية؟ (ص ـ 253).

يقول بريمر: وبين تموز (يوليو) واواسط ايلول (سبتمبر) (2003) تبادلت اكثر من عشر رسائل مع السيستاني، وينقل اشادة السيستاني بما فعله التحالف من اجل الشيعة والعراق، مع اصراره على وجوب انتخاب المؤتمر الدستوري بالاقتراع المباشر، ويؤكد بريمر القناة غير المباشرة مع السيستاني باصطحابه وزير الخارجية الامريكية كولن باول عند زيارته الى العراق الى عشاء في منزل آية الله السيد حسين الصدر، الذي حسب ما يقول كان يقابل السيستاني كل اسبوع (ص ـ 215).

يقول بريمر ان السيستاني كان يخشى التهديد الذي يشكله مقتدى الصدر وانه حاول الاعتذار عن اللقاء بمقتدى، الذي التقاه ابنه محمد رضا، وان السيستاني ابلغ الربيعي بان خياره المفضل هو ان لا يبقى مقتدى، ويعلق بريمر انه افترض «انه يريد ان يقتل الشاب» ولعل ذلك ما شاع من تدخل ايراني وسوري لحمل السيستاني على العودة من لندن حيث كانت فترة اختياره للعلاج بداية العد التنازلي لتصفية مقتدى ، وقيل ان الايرانيين ارسلوا له السيد جواد الشهرستاني لاقناعه بالعودة لانقاذ الصدر!! وخوفاً من تدهور الموقف وحدوث انشطارات عميقة في الوسط المذهبي الشيعي.

ينقل الربيعي عن السيستاني انه كان مشغولا جدا بمقتدى، في حين حاول هو ان يشركه في بحث العملية الدستورية، لكنه لوح بيديه بما معناه «اية انتخابات ومن يستطيع التحدث بذلك» ؟! وهو ما يذكره بريمر.

ولا ادري كيف جاءت معلومة تقول ان السيستاني اخبر الربيعي بان الرئيس السوري بشار الاسد بعث اليه برسالة سرية تدعوه لاصدار فتوى الى الجهاد ضد الائتلاف، مثل ما فعل قادة الشيعة في سنة 1920 وهو ما ينقله بريمر عن الربيعي، والامر يتطلب تأكيداً او نفيا من جانب السوريين ومن جانب الربيعي حيث وردت الرواية على لسانه باعتباره هو الذي نقل خبر الرسالة الى بريمر (ص ـ 254).

إن ما ورد بخصوص السيد السيستاني بحاجة الى تدقيق وتوضيح خصوصاً وان ذلك يلحق اساءة بالغة بالمرجعية وانصارها فيما اذا كانت الامور تسير على هذه الشاكلة التي ذكرها بريمر، ويضع صدقيتها في مهب الريح، ليس على صعيد اوضاع الحاضر بل على صعيد تاريخي ومستقبلي بحيث يصبح كشف العلاقات الداخلية والخارجية وتوثيقها بما فيها الدرجات العلمية والموارد المالية وكيفية التصرف بها، استحقاقاً لا يمكن الفكاك منه سواء ما يتعلق بالعلاقة مع جمهور المقلدين (الأتباع) بشكل خاص والشيعة والمسلمين بشكل عام أو بما له علاقة وتبعات ومساءلات أمام الدولة وهيأتها.

جدير بالذكر ان الرسائل التي تم تبادلها خلال عام ونيف بين السيستاني وبريمر زادت على ثلاثين رسالة واحيانا كان عماد ضياء الخرسان يطير بطائرة خاصة لملاقاة السيستاني لحمل رسالة اليه ليعود بعدها فيبلغ بريمر.

ينقل بريمر عن السيستاني انه ارسل اليه رسالة يذكر فيها بانه مستاءٌ من ملاحظات السيد عبد العزيز الحكيم الى الرأي العام، بخصوص انتخاب المجلس التشريعي وتسليم السيادة، بعد مقابلة السيد السيستاني.

يقول بريمر: ولكي استوضح الموقف استخدمت قناتي الخاصة للاتصال بالسيستاني (عماد ضياء الخرسان)، الذي اثبت فائدته كقناة سرية للاتصال بالسيستاني، استذكرت فيها معاناة الشيعة من الانظمة الظالمة والمستبدة مُبدياً تفاؤلي بشأن تحسين الاوضاع وبشأن التعاون. في تلك الليلة عاد الخرسان حاملا معه اخباراً طيبة، قال وهو يقرأ ملاحظاته «آن اية الله العظمى معجب بك ويحترمك وهو يقدر الفرصة للعمل معك من اجل مستقبل العراق، لكنه يريد التقدم بانتخابات مباشرة... حتى وان كانت غير مثالية... وان آية الله العظمى يؤمن بالديمقراطية، وهو ملتزم بالعمل مع الائتلاف» (ص ـ 308).

وتأكيدا على ثقة السيستاني ببريمر يقول الاخير انه تسلم رسالة من السيستاني في 15 كانون الاول (ديسمبر) 2003 قال السيستاني فيها: انه يريد ان تأتي لجنة من الامم المتحدة الى العراق لدراسة مسألة اجراء انتخابات « خلال مدة 30 يوماً» لتقدم تقريراً بعدم امكانية ذلك بحلول 30 حزيران (يونيو) يقول بريمر: قلت لبلير (تعليقا على قول السيستاني) «وذلك يعني على ما ارجو أن يبحث عن انقاذ ماء وجهه» – المقصود السيد السيستاني (ص – 340) وذلك في معرض الخروج من ورطة اجراء انتخابات في وقت مبكر.

وكانت المشكلات التي واجهت صياغة الدستور حسبما يذكر بريمر، هي موضوع الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، ودور الدين وحقوق المرأة ومشكلة كركوك والفيدرالية وكيفية تطمين العرب السنّة ويقول انه سمع من الربيعي وعماد الخرسان في تقريرين مفصلين موقفاً مرناً بشأن دور الاسلام، الى ان تم التوصل الى ان الاسلام يعتبر مصدراً رئيسياً وليس المصدر الرئيسي، كما ان الجلبي اقترح لغة مشددة ضد البعثيين تأكيداً على سياسة الاجتثاث بما فيه حرمانهم من حقوقهم المدنية (ص ـ 375) على عكس خصمه اللدود إياد علاوي.

ويذكر بريمر ملاحظات السيستاني بشأن أغلبية ثلثي ثلاث محافظات لنقض الدستور وكيف انه رفض ان يشير قرار مجلس الامن الدولي رقم ((1546 الصادر في حزيران (يونيو) 2004 الى قانون ادارة الدولة الذي صدر في 8 آذار (مارس) 2004 ويشيد هنا بريمر بالباجه جي، الذي يقول انه لعب دوراً في ذلك كما يؤكد على جديته بين غالبية اعضاء مجلس الحكم، لكنه يغمز قناته من خلال «كتاب» كان قد ألفه يشير فيه الى عائدية الكويت للعراق، وذلك بعد محاجة صدام حسين له يوم زاره في المعتقل بعد إلقاء القبض عليه هو وعادل عبد المهدي واحمد الجلبي وموفق الربيعي.

يقول بريمر: ان اعتراض السيستاني عشية اصدار قانون ادارة الدولة كان بمثابة قنبلة ولهذا حاولت كدبلوماسي اخفاء القبضة الحديدية داخل قفازي المخملي، وكتبت الى السيستاني: «ان سحب هذه المادة سيقوض الاجماع ويعطي اشارة للارهابيين بأن بوسعهم اخراج جهودنا لبناء عراق ديمقراطي حر عن مسارها... واذا اصررت على ذلك فستقع أسوأ كوابيسك في الوقت الذي لا يستطيع بلدك تحملها».

وركب عماد الخرسان مروحية بلاك هوك بشجاعة وتوجه الى النجف، ويقول بريمر: قلت للربيعي الذي طلب مقابلتي انتم الشيعة تلعبون بالنار وتخاطرون بتقويض العملية بأكملها وبعد اجتماع القيادات الشيعية وبعد اخذ ورد ومناورات «كردية – شيعية» وبين اعضاء مجلس الحكم واتصالات بكوندوليزا رايس مستشارة الامن القومي آنذاك واصدار الطالباني والبارزاني على فقرة المصادقة على الدستور وافقت الاطراف المعنية على ذلك واعتبره بريمر يوم انتصار الديمقراطية في العراق.

ثلاث أزمات عشية تسليم السلطة !!

ويشخص بريمر ثلاث ازمات مرت بها العملية السياسية عشية ما سمي بتسليم السيادة.

الاولى: عودة الاخضر الابراهيمي، باقناع السيستاني وبعض اتباعه من الشيعة الذين شنوا هجوماً عليه باعتباره قوميا عربيا وسنيا وغير ذلك وان ادانته لم تكن حازمة للانتهاكات ايام صدام، وكان بعض الاعضاء قد وزعوا صورة للابراهيمي وهو يدخن السيجار مع صدام قبل سنوات.

والسبب في ذلك ان الاخضر الابراهيمي كان قد عبر عن اعتقاده بوجوب الا «يدير اصحاب العمائم السوداء»، المقصود رجال الدين الشيعة، الحكومة العراقية المؤقتة ويقول بريمر انه ابلغه ان آية الله السيستاني مهتم فقط باغلبية شيعية في الحكومة الجديدة .

الازمة الثانية: مشكلة مقتدى الصدر وجيشه المهدي الذي يقول عنه بريمر انه اصبح اكثر وقاحة حيث كان يرتدي الكفن الابيض وانه يتعطش للشهادة ويمارس اعمال شقاوة ولديه سجن خاص يقوم بتعذيب المعتقلين، علماً بانه ملاحق بامر قضائي بمقتل الخوئي ومعه 12 من انصاره (ص – 392) والمشكلة اتسعت خصوصا عندما صعد مقتدى الصدر امام منبر في جامع الكوفة واطلق اشد هجوم انتقادي عندما صاح « لا لا لليهود..لا لا لاسرائيل.. لا لا لأمريكا» واعتبر «الاحتلال» مؤامرة صهيونية امريكية ويقول بريمر ان مقتدى امتدح هجمات 11 ايلول (سبتمبر) ووصفها بانها معجزة ونعمة من الله (ص – 394).

المشكلة الثالثة: هي في غرب العراق حيث انفلت الوضع الامني في الفلوجة التي يقدر عدد سكانها بـ 300 الف نسمة واكتسبت شهرتها بجدارة باعتبارها مدينة صلبة لا تلين باعتراف بريمر، ويتحدث عن الانفلات الامني في الرمادي ومقتل اربعة من الامريكان مما ادى الى مداهمة الفلوجة والانقضاض عليها في حملة عقاب جماعي للسكان المدنيين الابرياء العزل.

يتحدث عن فضيحة النفط مقابل الغذاء خصوصاً وان الامم المتحدة عينت فريق تحقيق برئاسة جول فولكر رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي السابق وان البرلمان البريطاني اتخذ خطوات للنظر في القضية وان الكونغرس الامريكي سيحذو حذوه، لكن بريمر شعر بالاحباط عندما علِم ان احمد الجلبي حاول اقناع مجلس الحكم بتولي تحقيق عراقي، والاكثر من ذلك فهو يعبر عن مخاوفه عندما يعلم ان الجلبي يريد من مجلس الحكم التعاقد بدون مناقصة مع شركة محاسبة لاجراء التحقيق (ص ـ 396) ويقول انه اوكل الامر الى ديوان الرقابة المالية للتدقيق ولكن الجلبي ابدى استياءه من تصرف بريمر هذا وحاول التشكيك باجراءاته بخصوص كشف الحقيقة «كاملة». خلال عمل بريمر تصاعدت عمليات المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، كما انتشرت الاعمال الارهابية التي تطال السكان المدنيين الابرياء العزل ولم تنفع كل الجهود لاعادة تأهيل قوة عراقية لحفظ الامن وحماية النظام العام. ويعترف بريمر بذلك من خلال رسالة يبعثها للرئيس بوش يقول فيها: اتوقع زيادة الهجمات الارهابية وان قوات الامن العراقية لا تزال سيئة التدريب ولا يمكن الركون اليها... ويضيف: علينا الا نخدع انفسنا او العراقيين في التفكير بأنهم سيكونون قادرين على تولي زمام الامن ... فذلك يتطلب عدة شهور وربما سنوات.. وقد كشف بريمر عن عدم فائدة جنود الدفاع المدني العراقي الذين فر نصفهم في الطريق الى الفلوجة وتغيب نحو الثلث في بغداد وكانت نسبة التغيب في مدينة الصدر 80 بالمئة وكذلك تغيب رجال الشرطة في الجنوب او كانوا سلبيين (ص – 411).

صدقت رواية بريمر تلك، فرغم مرور سنتين على انتهاء مهمته تردت الحالة الامنية سوءاً وازدادت الفوضى وانتشر الارهاب والجريمة المنظمة وازداد الفساد والرشوة وتراجعت الخدمات على نحو صارخ، ولم تتمكن قوات الامن من تأهيل نفسها ولم تعلن القوات المحتلة ان في نيتها الرحيل، ومن جهة اخرى تعاظمت حالة الرفض الشعبي وبانت خطة الاحتلال وذيولها عارية ولا يمكن ستر الفضائح التي حصلت سواء ما جرى في سجن ابو غريب او الفلوجة او النجف او حديثة او الاسحاقي او استخدام الفسفور الابيض او غير ذلك، رغم ان هذه الامور ما تزال في غالبيتها الساحقة طي الكتمان والتستر والسرية الكاملة.

يقول بريمر إن مقتدى الصدر يشكل تهديداً اكبر للاسلاميين الشيعة من تهديده للائتلاف الدولي لكن الكثير منهم يخشى مواجهته ويذكر انه خاطب مجلس الحكم حين اشتدت ازمة الفلوجة ومقتدى الصدر: اي عراق تريدون وعليكم ان تختاروا وليس هناك موقف وسط، فالعراق الجديد لا يمكن ان يقبل بمقتدى، نحن لم نحرر العراق لنسلمه الى دكتاتور جديد (ص ـ 414).

يقول بريمر إن مقتدى توجه الى المدارس في بغداد واجبرها على اغلاق ابوابها وان رجاله سرقوا مصرفاً كما هاجموا المصرف المركزي ... ولا استغرب السيطرة على كربلاء بعد ذلك وعلينا تطبيق استراتيجية اناكوندا والابقاء على المعتدلين الشيعة معنا، لكننا لا نستطع التحرك ضد مقتدى نفسه فيما يلتجىء في جامع الكوفة وينقل رأي كولن باول الذي يدعم فيه رأيه، يشير الى ان بريمر كان يضغط لاتخاذ اجراء ضد مقتدى (ص ـ 416 وما بعدها).

وخلال ازمة مقتدى وازمة الفلوجة حدث فشل ذريع لقوات الامن العراقية ـ يقول بريمر لقد خسرت الشرطة الى حد كبير وكان نصف فيلق الحرس الوطني غائباً بدون اجازة ورفضت كتيبة الجيش الجديدة القتال واعلن عبد الباسط تركي وزير حقوق الانسان استقالته، وابدى الباجه جي غضبه من عملية الفلوجة التي اعتبرها عقاباً جماعياً وأبلغ حاجم الحسني قرار الحزب الاسلامي بالانسحاب من مجلس الحكم وان غازي الياور يعتزم ترك المجلس وان هناك احتمالاً ان يتخلى الابراهيمي عن مهمته بسبب غضبه من الوضع في الفلوجة، وهكذا بدا المجلس منقسماً بشأن العمليات في الفلوجة، وكان مقتدى قد دعا الى ثورة شعبية وتعرضت المنطقة الخضراء الى هجوم صاروخي.

في هذه الاثناء نضجت فكرة الاتيان بإياد علاوي رئيساً للوزراء باعتباره «اصلب من كل زملائه» على حد تعبير بريمر، لكن بريمر كان يتخوف من احتجاج الابراهيمي بسبب صلات علاوي المعروفة بوكالة الاستخبارات الامريكية وقد يرفض السيستاني (ص – 226). وكان مقابل علاوي هناك من يرشح حسين الشهرستاني. يقول عنه بريمر انه شيعي منغلق وتم المفاجأة حين يقول الشهرستاني انه والسيستاني متفقان على شخصية سنية لرئاسة الوزراء، كما ان الشهرستاني قريب جداً من الايرانيين على حد تعبير علاوي الذي كان رئيسا للجنة الامنية التابعة لمجلس الحكم وكان البعض يردد انه غير عراقي كما يقول الجعفري (ص ـ 458).

كما استبعد الجعفري الباجه جي من منصب رئاسة الدولة لانه عاطفي جدا ويدخل في كثير من النزاعات واستخدم لغة فظة معنا، اما غازي الياور فقد رشح اياد علاوي وهو ما يدعو حميد مجيد موسى امين عام الحزب الشيوعي الى القول انه «رجل جيد وشخص نزيه» (ص ـ 459) وكان قد قدم دعماً قوياً لاياد علاوي بين اعضاء مجلس الحكم، لكن الابراهيمي عبر عن مخاوفه من ان وسائل الاعلام الامريكية ستشير الى ان تعيينه انتصار لوزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية على وزارة الدفاع على اعتبار ان الجلبي خسر تأييدها (ص ـ 463 و 464) وفي نهاية المطاف وافق جميع اعضاء مجلس الحكم بالاجماع على تعيين علاوي وقد ترافق ذلك التعيين مع صدور قرار مجلس الامن الدولي بالاجماع في 8 حزيران (يونيو) 2004 والذي حمل الرقم 1546 حيث رحب القرار بالحكومة العراقية المؤقتة وتضمن الجدول الزمني الذي وضعه قانون ادارة الدولة بشأن العملية السياسية دون الاشارة اليه وهو ما دعا اليه السيستاني.

فضيحة ابو غريب

يقول بريمر انه ناقش فضيحة التعذيب في سجن ابو غريب (منتصف ايار ـ مايو 2004) مع اعضاء مجلس الحكم بعد ان انتشرت القصة في واشنطن بواسطة وسائل الاعلام وقد كان برنامج 60 دقيقة قد نشر صوراً فوتوغرافية تظهر عمليات الاساءة، خصوصاً بعرض المعتقلين وهم عراة يتعرضون للسخرية والاذلال الجنسي على يد افراد الشرطة العسكرية، بمن فيهم جنديتان تبتسمان بغرور ولكن المفارقة عندما قالت الدكتورة رجاء الخزاعي بأنها ترأست مؤخراً وفداً زار سجن ابو غريب فوجدت الرعاية الطبية هناك افضل من الرعاية التي توفرها المستشفيات العراقية، وسأل الباجه جي مساعده عطا عبد الوهاب ان يدلي بشهادته عن سجنه في السبعينيات والثمانينيات، وسرد عليهم ذلك وصب بعض اعضاء مجلس الحكم جام غضبهم على صدام حسين وتلفزيون الجزيرة ومحطة الـبي بي سي وانتهى الامر بادانة وبمطالبات غامضة ومشوشة.

لا يذكر بريمر أعضاء الفريق العراقي المتعاون معه بالخير، فكلما ورد اسم احدهم تراه يقدم الوجه السلبي ونقاط الضعف على اية جوانب ايجابية او نقاط قوة، ولعل هذه نظرته الجمعية لمجلس الحكم الذي يقول انه لم يتوافق على اي شيء، لكنه بسهولة توافق على مخصصات اعضائه ومخصصات بنزين السيارات 5 آلاف دولار شهرياً بحيث يقتضي عليهم السير بالسيارة اكثر من 90 ألف ميل ما يعادل 140 الف كيلومتر شهرياً وهو امر غير ممكن على الاطلاق لكنه يرتاح لثلاث شخصيات هي د. اياد علاوي (الصلب) ويشير الى انه عمل عن كثب مع اجهزة استخبارات غربية وعربية)، ود.عادل عبد المهدي (الرصين) وحميد مجيد موسى (المرح).

كتاب بريمر اقرب الى الاواني المستطرقة، فكل كلام قيل في جلسة سرية او خاصة او لقاء او اجتماع اختزنه بريمر في وعائه الخاص، وتركه ليخرج من الجهة الاخرى، وقد لا يكون ذلك بعيدا عن خلطه بمواد وروائح اخرى، ليظهر علينا بالصورة والنكهة التي صدر فيها الكتاب.

بول بريمر
عام قضيته في العراق
My Year in Iraq :
ترجمة : عمر الايوبي
دار الكتاب العربي
بيروت، ط1، 2006
عدد الصفحات 496 من القطع الكبير

* باحث عراقي
وتنشر هذه الدراسة بالاتفاق مع مجلة «المستقبل العربي»

الرئيس الامريكي جورج بوش يقلد بول بريمر الحاكم الامريكي السابق على العراق وسام الحرية وذلك في كانون الاول (ديسمبر) 2004